

قاعدة: ترك الاستفصال في مقام الاحتمال

عبدالمحسن الزامل

يقول السؤال ترك الاستفصال مكان الاحتمال شرح هذه القاعدة هذه سبق الاشارة اليها كلام الشافعي رحمه الله وانه قد ترك

الاستفصال في مقامه نزل منزلة العمر المقال وتوضيحها بمثال ذكره العلماء وسبق ان - [00:00:04](#)

ايضا وهو قصة غيلان ابن سلمة الثقفي رضي الله عنه اسلم على عشر نسوة. النبي عليه الصلاة والسلام ايش قال امسك اربعا وفارق

سائرهم. امسك اربعا وفارق سائرهن. لم يقل عليه - [00:00:24](#)

الصلاة والسلام امسك الاربعة التي زوجتهن اول. اما الخامسة فمن بعد فارقتها. وهذا المقام مقام احتمال فترك النبي لم يقل مثلا

يستفسر عن من تزوجهن اولاً ولهذا كان قول الجمهور يختار يتزوج اربعة - [00:00:44](#)

او يمسه اربع يمسه اربعا ولو كن من الاخريات. من اخر تزول. او من اول من تجول. خلافا للاحناف الذين لا يجب ان يمسه الاربعة

الاول لانها يصح ونكاحها وما زال بعد ذلك حكم الاسلام لا يصح نقول لا الله عز وجل يقول قل للذين - [00:01:04](#)

فقد عفا الله عن تلك العقود واجريت على الصحة. ولهذا عقود الكفار على الصحة. ولا ينظر الى حال عقده. فالانسان فالكافر اذا اسلم

قد يكون عقده باطل في الاسلام لو اراد ان يعقده على الصيغة التي عقدها في حال الشرك ومع ذلك لم يسلم كثير من - [00:01:24](#)

لم يسترسل النبي عليه السلام. بل اجري عقودهم على الصحة. كذلك ايضا في هذه الحالة. فترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل

منزلة قال يعني ان هذه ان هذا الحكم شامل لجميع الاحوال سواء كان كذا او لا اربع ممن - [00:01:44](#)

اولا او من اخر من تزوج او كان بعضهم من الاول وبعضهم من الاخر له قاعدة اخرى انه قال قضايا الاعيان اه او قال ما معناه انه

يكسوها او الاجمال ويسقط بها الاستدلال. ايش قال؟ هل يذكر احدكم في القاعدة - [00:02:04](#)

وقائع الاعيان قال يكسوها ثوب الادماء ويسقط بها الاستدلال هذا في الوقائع. اما ما سبق هذا مما يتكلم به ويقول عليه الصلاة

والسلام فهذا هو الذي يقال انه لم يستفسر فيجري على العموم - [00:02:34](#)

والاطلاق - [00:02:54](#)